تجاوز الفقر

الفقر في أمريكا اللاتينية أصبح في انخفض

معدل الفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من ٤٨,٤٪ في ١٩٩٠ إلى ٣١,٤٪ في ٢٠١٠، ليصل إلى أدنى مستوياته منذ ٢٠ عاما، وفقا لما ورد في تقرير جديد صادر عن "اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي" التابعة للأمم المتحدة. وفي هذه الفترة أيضا انخفض معدل الفقر الشديد أو العوز (وهو مستوى الدخل الذي لا يكفي لتلبية احتياجات التغذية) من ٢٢,٦٪ إلى ١٢,٣٪. ورغم هذه الإنجازات، فلا يزال هناك ١٧٧ مليون شخص يعيشون تحت نير الفقر، منهم ٧٠ مليون يعيشون في فقر شديد. ويتنبأ التقرير بحدوث انخفاض طفيف في معدل الفقر في عام ٢٠١١، رغم احتمال ارتفاع معدل العوز نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء.

حدث انخفاض كبير في معدلات الفقر والعوز في أمريكا اللاتينية منذ عام ١٩٩٠.

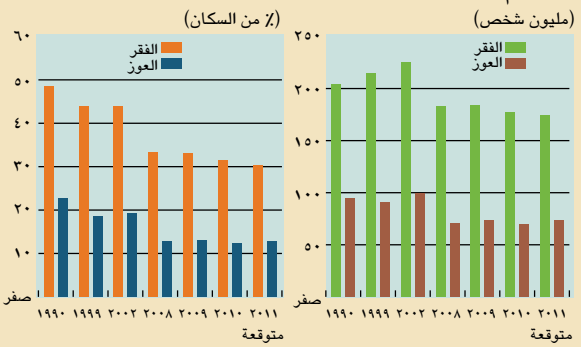

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، التابعة للأمم المتحدة.
ملحوظة: تقديرات لعدد ١٩ بلدا من المنطقة.

أسر تملأ أوعية بالماء في مدينة ليما، جمهورية بيرو.

زاد الإنفاق الاجتماعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في أمريكا اللاتينية أثناء الأزمة.

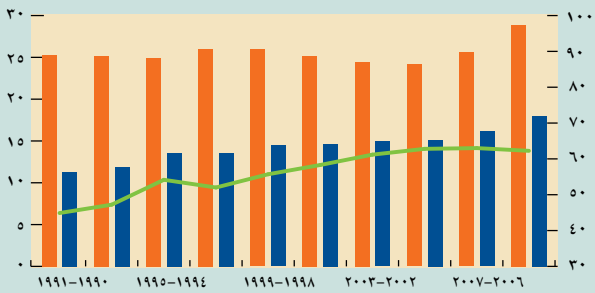

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، التابعة للأمم المتحدة.
ملحوظة: تقديرات لعدد ٢١ بلدا من المنطقة.

تحسين الإنفاق على الفقراء

تتمثل أهم الأسباب وراء انخفاض مستوى الفقر في قوة النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل من الأجور وانخفاض معدلات الخصوبة فضلا على التحسينات التي طرأت على البرامج الاجتماعية. وكانت الجهود المبذولة للحد من تأثير الأزمة الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩ على الفقراء قد أدت إلى حدوث زيادات كبيرة في النفقات الاجتماعية والإنفاق على التعليم العام. وقد ارتفع إجمالي الإنفاق العام بنسبة ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩ مقارنة بالفترة ٢٠٠٦–٢٠٠٧، كما ارتفع الإنفاق الاجتماعي بنسبة ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدار نفس الفترة. ويتركز الإنفاق الرئيسي على التعليم في البلدان التي تقل فيها النفقات الاجتماعية عن ٣٠٠ دولار للفرد. أما البلدان الأكثر تقدما نسبيا (حيث يتجاوز مستوى الإنفاق الاجتماعي للفرد ألف دولار) فهي فقط التي تشهد زيادة الإنفاق على الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية. لكن لا تزال نظم الحماية الاجتماعية أبعد ما تكون عن الشمولية، ولا تزال هناك ثغرات كبيرة – لاسيما فيما يتعلق بإمكانية الحصول على مساعدات الضمان الاجتماعي.

عبر قناة النمو

أدنى مستوياته المسجلة منذ ٢٠ عاما

الجهود الذكية

إن تراجع مستوى الفقر هو بمثابة الخبر السار للغاية، خاصة في خضم أزمة اقتصادية على المستوى الدولي. غير أن هذا التقدم مهدد بالخطر من استمرار فجوات الإنتاجية ومن أسواق العمل التي تنشئ فرص العمل في القطاعات منخفضة الإنتاجية دون توفير الحماية الاجتماعية. وتتراوح الفروق المتأصلة بين البلدان من عدم التماثل في الإنتاجية إلى الفروق الكبيرة في التطور المؤسسي، والقدرة على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، والقدرة على توليد المدخرات القومية. وتتفاقم إجراءات الحد من الفقر في المنطقة نتيجة زيادة التفاوت بين البلدان. ولمواصلة إحراز التقدم في مكافحة الفقر سوف يتعين زيادة الجهود لتحسين إمكانية الحصول على التعليم، وتحديث نظام التحويلات النقدية إلى القطاعات الأكثر ضعفا، وإجراء إصلاحات شاملة لمؤسسات سوق العمل، وإنشاء نظم حماية اجتماعية شاملة للجميع. ■

طالبات وطلبة يحتسون الشريد في إحدى المدارس الريفية في غواتيمالا.

انخفض الفقر في كل البلدان، لكن التباين كبير.

(٪ من السكان تحت وطأة الفقر)

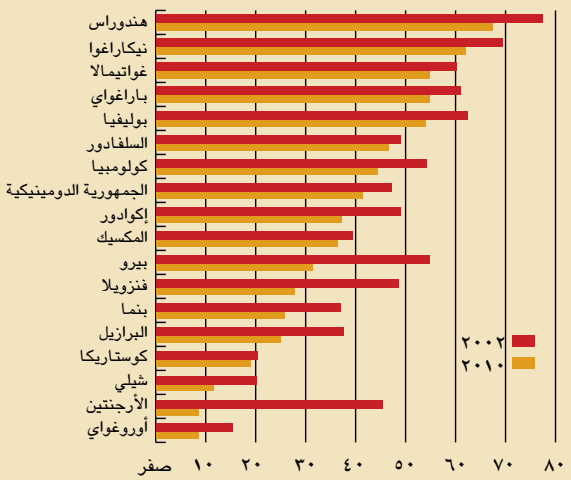

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، التابعة للأمم المتحدة.
ملحوظة: تقديرات لعدد ١٩ بلدا من المنطقة. على أساس آخر عام تتوافر بياناته.

إعداد آليسيا بارسينا، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، التابعة للأمم المتحدة. ويستند النص والرسوم البيانية إلى تقرير "Social Panorama of Latin America"، الذي نشرته اللجنة الاقتصادية في نوفمبر ٢٠١١. ويمكن الاطلاع على التقرير في الموقع الإلكتروني التالي: *www.eclac.org*